

## ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث خلال الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: اليابان تتجه لإنشاء سوق للغاز الطبيعي المُسال
- تحليلاً اخبارياً: البنوك المركزية حول العالم تتفق على رفض «الحمائية»
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### السعودية ترفع حيازتها من سندات الخزينة الأمريكية والإمارات تخفضها

(CNN)

ارتفعت حيازة المملكة العربية السعودية، من سندات الخزينة الأمريكية إلى 102.8 مليار دولار مع نهاية ديسمبر الماضي، فيما خفضت الإمارات من سنداتها إلى 60.6 مليار دولار. إذ كانت تملك السعودية بنهاية نوفمبر الماضي، ما يُقدَّر بـ100.1 مليار دولار من السندات، ما يمثل ارتفاعاً في حيازتها في ديسمبر الماضي بنسبة 2.7 في المائة. في حين كانت تملك الإمارات 63 مليار دولار بنهاية نوفمبر الماضي، ما يمثل انخفاضاً في حيازتها في ديسمبر الماضي بنسبة 3.81 في المائة. ووفقاً لبيانات وزارة الخزينة الأمريكية، فإن السعودية هي أكبر مستثمر عربي في السندات الأمريكية، وجاءت في المرتبة الـ13 عالمياً، تليها الإمارات عربياً، فيما تحتل المرتبة الـ22 عالمياً. وتصدرت اليابان قائمة كبار المستثمرين في سندات الخزينة الأمريكية نهاية عام 2016، بـ1.091 تريليون دولار، ثم الصين بـ1.058 تريليون دولار.

### رؤساء 16 شركة أمريكية يحثون الكونجرس على إقرار ضريبة حدود

(رويترز)

حث الرؤساء التنفيذيون لست عشرة شركة من بينها بوينج وكاتربيلر وجنرال إلكتريك الكونجرس الأمريكي على إقرار تعديل شامل على قانون الضرائب بما في ذلك فرض ضريبة حدود مثيرة للجدل. وفي خطاب إلى القادة الجمهوريين والديمقراطيين قال الرؤساء التنفيذيون إن المقترح الجمهوري بفرض ضريبة معدلة على الواردات سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة في الولايات المتحدة في الخارج والداخل عبر إيجاب السلع المستوردة على مواجهة نفس المستوى من الضرائب. والخطوة هي الأحدث ضمن جهود متباينة لحشد الضغط من جانب الشركات بشأن تعديلات قانون الضرائب. كان بول ريان رئيس مجلس النواب المنتمي للحزب الجمهوري اقترح خفض ضريبة الشركات إلى 20 بالمائة من 35 بالمائة وفرض ضريبة 20 بالمائة على الواردات وإعفاء عائدات التصدير من الدخل الخاضع للضريبة. ولاقى الاقتراح معارضة من شركات أمريكية كبرى تعتمد على الواردات مثل شركات البيع بالتجزئة وصناعة السيارات. ومالت الشركات التي تصدر غالبية إنتاجها إلى دعم التعديلات على قانون الضرائب. كانت مجموعة من الرؤساء التنفيذيين لشركات عاملة في البيع بالتجزئة قد اجتمعت مع الرئيس دونالد ترامب وقادة الكونجرس الأسبوع الماضي للنقاش بخصوص معارضتهم لضريبة الواردات. ومن المتوقع أن يفرج ترامب عن مقترحه الخاص بالضرائب في الأسابيع القادمة. وبينما قال ترامب إن ضريبة الحدود أمر شديد "التعقيد" فإن إدارته قالت إن فرض ضريبة على البضائع الواردة من المكسيك قد يمول بناء جدار على طول الحدود بين البلدين.

### **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أوروبا تخطط لإلزام بريطانيا باستمرار دفع أموال لميزانية الاتحاد حتى عام 2023

موقع أرقام

تخطط المفوضية الأوروبية لإلزام بريطانيا بدفع أموال إلى مشاريع الاتحاد الأوروبي لمدة أربع سنوات، بعد توقيعها على الاتفاق النهائي للخروج عام 2019، وذلك بحسب ما ذكرته صحيفة "ديلي تلغراف".  
وجاء الاقتراح باستمرار دفع بريطانيا لأقساط حتى العام 2023 خلال اجتماع عُقد في وقت سابق من هذا الشهر بين "ميشال بارنييه" ممثل المفوضية الأوروبية في مفاوضات الخروج مع بريطانيا، وعدد من كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي.  
وتهدف المفوضية من خلال هذه الخطوة، إلى سد عجز تصل قيمته إلى حوالي عشرة مليارات يورو يظهر في ميزانية الاتحاد الأوروبي عقب خروج بريطانيا، وهو ما قد يؤدي إلى دفع دول غنية مثل ألمانيا وفرنسا لأموال أكثر، أو تلقي دول مثل بولندا والمجر أموالاً أقل.

## تقرير: المؤسسات تسحب 469 مليار دولار من أسواق الأسهم في 2016

(رويترز)

أظهر تقرير أعدته إي.فستمنت للبحوث يوم الثلاثاء أن المستثمرين من المؤسسات سحبوا 468.8 مليار دولار من أسواق الأسهم في 2016 رغم موجة صعود أواخر العام الماضي التي دفعت الأسهم لمستويات قياسية مرتفعة.  
وأقبل المستثمرون على شراء الأسهم بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في أوائل نوفمبر مراهنين على أن خطته لخفض الضرائب وزيادة الإنفاق ستحفز النمو.  
وسجلت الأسهم الأمريكية والعالمية ارتفاعات قياسية مع زيادة القيمة السوقية للأسهم المدرجة على قائمة مؤشر ستاندرد أند بورز 500 متجاوزة العشرين تريليون دولار هذا الشهر للمرة الأولى على الإطلاق.  
لكن في الربع الأخير من 2016 استمر المستثمرون من المؤسسات في سحب الأموال من مديري الأصول الخارجية وأظهرت أحدث البيانات من إي.فستمنت صافي نزوح عن الأسهم بلغ 147.9 مليار دولار.  
وتستقي إي.فستمنت - التي تفتي أثر ما يزيد على 37 تريليون دولار من أموال المؤسسات على مستوى العالم - بياناتها من مديري الأصول الذين يشرفون على أموال صناديق التقاعد والتأمين والثروة السيادية والمؤسسات.

## بنك: النفط ربما يهبط إلى 30 دولاراً للبرميل حال عدم تمديد اتفاق "أوبك"

موقع أرقام

قال بنك "إيه بي إن أمرو" الهولندي إن أسعار النفط قد تنخفض بنحو 40% عن مستوياتها الحالية لتصل إلى ما يقرب من 30 دولاراً للبرميل ما لم يتم تمديد اتفاق "أوبك" لخفض الإنتاج، الذي يمثل حالياً الدعامة الرئيسية لاستقرار السوق.  
وأشار كبير اقتصاديي الطاقة لدى البنك الهولندي "هانز فان كليف"، في تصريحات لـ "بلومبرج" إلى أنه في حال امتنع كبار المنتجين بزعماء "أوبك" عن تمديد الاتفاق إلى ما بعد يونيو القادم، فمن المرجح جداً أن تنخفض أسعار الخام لتعود إلى مستواها قبل عامين.  
وأضاف "كليف" أن خطر هبوط الأسعار أصبح الآن أكبر بكثير من ذي قبل، خاصة مع وجود علامات تشير إلى أن المستوى الحالي للأسعار يعكس في مضمونه خطوة خفض الإنتاج.  
وكانت منظمة "أوبك" قد توصلت إلى اتفاق أواخر العام الماضي تعهد خلاله أعضاؤها جنباً إلى جنب مع منتجين من خارجها على رأسهم "روسيا" بخفض إنتاجهم من الخام بنحو 1.8 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من العام الجاري.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## المفوضة الأوروبية للتجارة: حماية ترامب تدفع الباقي نحو الاتحاد الأوروبي

موقع اليوم السابع

أكدت المفوضة الأوروبية للتجارة "سيسيليا مالستروم"، أن الحماية التجارية التي يدافع عنها دونالد ترامب تدفع دولا أخرى للاتفاقات نحو أوروبا مع التحذير من حرب تجارية سيخسر فيها الجميع.

وقالت مالستروم في حديث مع صحيفة "هندسبلات" الألمانية الاقتصادية "لقد ساعد ذلك، كما بين النقاش في البرلمان الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر مع كندا"، الذي أقره البرلمان الأوروبي منتصف فبراير.

سحب ترامب بلاده من معاهدة التبادل الحر عبر المحيط الهادئ وهدد بفرض تدابير حماية لا سيما على البضائع المستوردة من الصين والمكسيك.

وقالت مالستروم: "نتلقى اليوم اتصالات من عدة بلدان من منطقة المحيط الهادئ لأنهم يعتبرون أن الحماية ليست النهج الصحيح، ونحن نتفاوض أو نعد للتفاوض مع الجميع تقريبا ممن ليست لدينا اتفاقات معهم".

وأضافت: "باتت جعبتنا ممتلئة بالاتفاقات الجارية التفاوض بشأنها، مشيرة إلى مفاوضات "تجرى بخطى سريعة أصلا" مع المكسيك ودول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور) ومع اليابان و"نعمل على إنجازها سريعا".

بالإضافة إلى ذلك، قالت المفوضة الأوروبية "نسعى إلى الانتهاء من الإعدادات الداخلية في داخل المفوضية لإجراء مناقشات مع أستراليا ونيوزيلندا"، و"تم التفاوض بشأن الاتفاق مع فيتنام ويتعين الآن ترجمته".

وبشأن السياسة التجارية المقبلة مع الولايات المتحدة، قالت مالستروم إنه ينبغي في البدء أن نعرف "ما الذي تنوى فعله الحكومة الأمريكية: "بديهي أننا نتابع التطورات من كثب، ولكن لا يمكننا التحرك إزاء شيء غير موجود بعد".

وأضافت أنه إذا طبقت التدابير الحمائية المعلن عنها، فسيكون العالم معرضا لمواجهة حرب تجارية، وحذرت من أنه "إذا تم المضي بالأمر إلى هذا الحد، لن يكون هناك رايح، رأينا هذا في الماضي".

## بلاتس تعدل معيار خام برنت للمرة الأولى في 10 سنوات

(رويترز)

قالت وكالة ستاندرد أند بورز جلوبال بلاثس لتسعير النفط إنها تجري أول تعديل كبير على تقييمها لخام برنت في عشر سنوات لمعالجة هبوط الإمدادات التي تشكل أساس المعيار الذي يسعر معظم النفط العالمي على أساسه. وأدى انخفاض الإمدادات من حقول بحر الشمال إلى مخاوف من أن الكميات في السوق الحاضرة قد تصبح هزيلة للغاية وبالتالي يمكن أن تتراكم بين يدي عدد قليل مما يسهل التلاعب في المعيار المرجعي.

وقالت بلاثس يوم الاثنين إنها ستضيف خام ترول النرويجي إلى الخامات الأربعة البريطانية والنرويجية التي تستخدمهم بالفعل في تقييم خام برنت في السوق الحاضرة اعتبارا من أول يناير 2018. وسيضاف الخام إلى خامات برنت وفورتيس وأوزبرج وإيكوفيسك. وقال جونتي رشفورت من ستاندرد أند بورز جلوبال بلاثس لتسعير النفط في مؤتمر للقطاع "بوجه عام لدينا دعم قوي لإضافة صنف جديد للسلة".

يستخدم خام برنت لتسعير لتجارة النفط اليومية البالغة تريليونات الدولارات. ومن المتوقع أن تهبط إمدادات الأصناف الأربعة المكونة لمزيج برنت الشهر المقبل إلى 884 ألف برميل يوميا من مستواها في فبراير شباط البالغ 943 ألف برميل يوميا وذلك من واقع برامج التحميل الواردة عن مصادر تجارية.

وعادة ما يبلغ إنتاج ترول نحو عشر شحنات إلى 15 شحنة بواقع 600 ألف برميل شهريا.

وقالت بلاثس إن تضمين خام ترول سيدعم الأحجام بنحو 20 بالمئة ويساعد في تعزيز السيولة.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

تشير الأخبار السابقة إلى ظهور بوادر على تراجع مؤقت لأزمات أسواق النفط؛ حيث تؤكد أغلب التقارير على اتجاه أسعار النفط إلى الاستقرار عند مستويات أفضل في ظل تنامي معدلات الطلب وهو ما يقلص خلال الفترة الحالية من عجز موازنات دول الخليج ويعطي فرصاً أفضل لجذب الاستثمارات الخليجية لمصر مع استمرار برنامج الدعم الخليج قصير المدى في الاقتصاد المصري.

نري أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضاً بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجياً مما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حالياً، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة، وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات، وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات. كما أن التنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساساً اقتصادياً لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

## **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: اليابان تتجه لإنشاء سوق للغاز الطبيعي المُسال

### صحيفة الاتحاد الإماراتية (نقلًا عن: إيكونومي واتش)

أعلنت اليابان خلال قمة السبع التي عقدت العام الماضي، عن رؤيتها لإنشاء سوق للغاز الطبيعي المُسال، لتلبية الطلب المتصاعد للطاقة. وتمثل أسواق الموارد الطبيعية، قاعدة يعتمد عليها تطوير التجارة والاقتصاد. إلا أن ما يغيب عن أذهان الناس، هو الرابط القوي بين أسواق الموارد الطبيعية وأسواق العملات.

واستقبلت اليابان، أول شحنة غاز طبيعي مُسال عام 1969، عبر شركتي طوكيو للكهرباء وشركة طوكيو للغاز. وبدأت السوق منذ ذلك الوقت، تسجل نمواً مستمراً، مع توفر التمويل لمشروعات الغاز الطبيعي المُسال الكبيرة. رغم ذلك، تعتبر سوق الغاز الطبيعي المُسال صغيرة ومشتتة، مقارنة مع سوق النفط الخام. ويتطلب المزيد من التطوير لهذه السوق، توافر سوق فورية، بجانب إمكانية التغلب على 3 متطلبات للاستفادة القصوى من هذه الفرصة.

من بين هذه المتطلبات، زيادة السعة التخزينية. ويساعد تخزين النفط الخام في ضبط الإمداد، العامل الذي يعتبر ضرورياً للسوق الفورية. وبالمثل، ينبغي بناء مزيد من مستودعات تخزين الغاز المُسال، لتكون الإمدادات قادرة على مجابهة التغييرات التي تطرأ على الأسعار. ودائماً ما يؤخذ في الاعتبار، صعوبة تخزين الغاز الطبيعي المُسال، نظراً للمتطلبات التي ينبغي توافرها في حالة الارتفاع الكبير في درجات الحرارة. ومع ذلك، مثل ما هو الحال في خام النفط، فإن تخزين الغاز الطبيعي يكون مجدياً من الناحية الاقتصادية عندما يتم توجيه الاستثمارات لإنشاء البنية التحتية الملائمة.

ويتمثل المطلب الثاني في ضرورة مقدره المنتجين والموردين، على التجارة في الغاز الطبيعي المُسال. وينبغي إلغاء الشروط التي تحدد الجهات التي ينقل إليها الغاز، أو على الأقل تخفيفها وجعلها أكثر مرونة. كما ينبغي أيضاً، توسيع البنية التحتية للمواصلات لتسمح بالتغيير الذي يطال الطلب.

وفي الختام، يترتب على المؤسسات المالية توفير السيولة النقدية لتسهيل الصفقات ولتعمل كوسيلة حماية ضد المخاطر. ويتطلب بناء قاعدة كبيرة لإنتاج الغاز الطبيعي المُسال، استثمارات ضخمة، حيث تعتمد معظم التجارة على العقود طويلة الأجل مع اعتبار سعر النفط كمؤشر. ويفضل مشاركة شركات الكهرباء والغاز الكبيرة، يسهل تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة للغاز الطبيعي.

وعندما كانت أسعار النفط مرتفعة، برزت مشروعات عديدة جديدة على السطح، لذا كان ارتفاع أسعار النفط، الدافع الرئيسي لزيادة سعة إنتاج الغاز الطبيعي المُسال.

وغالبا ما تستخدم الشركات التي تهيمن على قطاع النفط، الدولار الأميركي، في حين يتطلب تغيير عملة التداول، سوقاً ملائمة للتحوط ضد المخاطر المحتملة. وترتبط عقود بيع الغاز الطبيعي المُسال بسعر النفط، التي قدمت خدمة كبيرة للقطاع، حيث ينجم عن الارتباط السالب بين الدولار وسعر النفط، حماية طبيعية. ونتج عن الانخفاض الحالي في أسعار النفط، فجوة كبيرة بين التوقعات المستقبلية للمشتريين والبائعين. وبينما يتوقع البائعون استمرار انخفاض الأسعار، يرى المشترون العكس.

ومن المفيد للمشروعات الجديدة، فك ارتباط الغاز الطبيعي المُسال عن النفط، ما يقود تلقائياً فك الارتباط عن الدولار. ويجب استخدام عملات متعددة وذلك منذ تعرض المتعاقدين وشركات النفط، لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن أنشطة الإنشاءات.

وعادة ما يوجد الغاز الطبيعي في المناطق الريفية. ولتفادي وفرة الموارد التي تعترض مسيرة التطوير الصناعي، ينبغي على الحكومات حل المشاكل المتعلقة باحتكار القلة وتنويع القاعدة الصناعية من خلال النهوض بسلسلة القيمة العالمية. وتتطلب مثل هذه المبادرات، مشاريع بنية تحتية ذات دورة حياتية طويلة، مع الأخذ في الاعتبار، أن تمويل البنية التحتية هو العقبة التي تقف في طريق التنمية المستدامة.

لهذا السبب، ترحب معظم البلدان برأس المال الأجنبي. وفي مقدور مصدري الغاز الطبيعي المُسال، التأكيد على سريان العائدات لتسديد القروض الأجنبية المستحقة. وفي ظل أن كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين، مصدرين رئيسيين للغاز الطبيعي المُسال، ينبغي أن يلعب الين الياباني والون الكوري الجنوبي واليوان الصيني، دوراً أكبر، في المقارنة بين طلبات استثمارات البنية التحتية وتجارة الغاز الطبيعي المُسال.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وساهم الاستهلاك الأميركي ولعقود عدة، في الدفع بعجلة نمو الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، اعتمد محرك النمو الأميركي، على وضع الدولار كعملة احتياطي وعلى عجز الحساب الجاري المدعوم بمستثمري سندات الخزينة مثل، اليابان والصين وكوريا الجنوبية. وفي الوقت الذي اعتمدت فيه اقتصادات هذه الدول على الاستهلاك والتحول لمحرك جديد لنمو الاقتصاد العالمي، لا بد وأن تكتسب عملاتها صفة العملة الاحتياطي.

وتشارك اليابان والصين وكوريا الجنوبية، في مصالح ومسؤولية مشتركة لإنشاء سوق فورية للغاز الطبيعي المُسال، للإيفاء بطلب الطاقة في المستقبل. ويساهم قيامهم بذلك، في تنمية صناعية مستدامة من خلال استثمارات البنية التحتية في العديد من أنحاء العالم والتأكيد على نمو الاقتصاد العالمي في المستقبل.

### التأثير على مصر:

- \* تنتظر مصر إضافة ما بين 5.5 إلى 6 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي و28.5 ألف برميل من المتكثفات يوميا للإنتاج المحلي، من خلال 13 مشروع تنمية حقول الغاز الطبيعي جاري تنفيذها حاليا باستثمارات 33 مليار دولار، ليرتفع الإنتاج إلى 9.5 أو 10 مليارات قدم مكعب من الغاز بحلول عام 2020 وفقا لتقديرات خطة مشروعات وزارة البترول والشركات العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي في مصر.
- \* من العوامل المؤهلة لمصر لتحقيق هدفها كمركز للغاز الطبيعي، وجود البنية التحتية لقطاع الغاز مثل محطة التسييل وسوق الاستهلاك الكبير، مما يجعل أي مشروع لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي مجديا اقتصاديا وفقا لتقرير مجلة "ستراتفور" لتحليل المعلومات عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط.
- \* وفقا للتقديرات المبدئية وفي ظل الأوضاع الحالية، من المتوقع أن تتوقف مصر عن استيراد الغاز الطبيعي اعتبارا من عام 2021 مما سيمثل محورا هاما في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وعلى حجم الواردات المصرية بصفة إجمالية، كما أن شراء الغاز من داخل حقول الإنتاج في مصر أرخص بكثير من استيراده مما سيوفر مبالغ كبيرة تتحملها الدولة في عملية الاستيراد أبرزها إيجار مراكب التسييل وذلك وفقا لآراء عدد من الخبراء في مجال النفط .
- \* التوجه المصري خلال السنوات الماضية كان يعتمد على تصدير فوائض إنتاج الغاز الطبيعي لهذا يجب وضع خطة استثمارية واضحة لاستغلاله وتعظيم الاستفادة من موارد مصر من الغاز الطبيعي الحالية وربطها بمشروعات وصناعات ذات قيمة مضافة تعلي من العائد المحقق من استخدام الغاز الطبيعي، مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة، مع تخفيف أو تقليل الاتجاه لتصدير الغاز في شكله الخام، حيث إن ذلك سيعيد بمثابة إهدار لفرص إقامة صناعات متكاملة مبنية على الخامات المحلية مما سيمثل عمقا استراتيجيا هاما للاستفادة من هذه الموارد في توفير فرص عمل وزيادة حجم الصادرات الصناعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل اخباري: البنوك المركزية حول العالم تتفق على رفض «الحماية»

صحيفة «الشرق الأوسط»

رسميا لا تمارس المصارف المركزية العمل السياسي، لكن منذ أسابيع تخرج هذه المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم عن تحفظها المعتاد لتعبر عن قلقها من صعود النزعات الحمائية والشعبوية.

وحذر إيف ميرش، العضو في إدارة البنك المركزي الأوروبي، مؤخرا من أن «الحماية لن تؤدي إلى أي شيء سوى إلى تراجع رفاهية المجتمعات». وجاءت تصريحاته بعد ثلاثة أيام على تنصيب الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي يدافع عن الحمائية تحت شعار «أميركا أولا» وأثارت قراراته الأولى قلق الأسرة الدولية.

وقال البنك المركزي الهندي قبل أسبوع إن «التجارة العالمية ما زالت تعاني التباطؤ بسبب النزعة المتزايدة إلى إجراءات حمائية وتوترات سياسية متزايدة»، بينما رأى البنك المركزي للبرازيل أن السياسة الاقتصادية الأميركية «تجعل الوضع الاقتصادي العالمي غامضا». وصرح حاكم البنك المركزي الأسترالي، فيليب لاو، بأن «الطريق باتجاه الازدهار الليبرالي لا يمكن أن يمر عبر بناء حواجز بيننا».

ورأى البنك المركزي المكسيكي أن السياسة الأميركية الجديدة يمكن أن تضر بالعلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك. تقليديا، تتحفظ المصارف المركزية الحريصة جدا على استقلاليتها عن الحكومات، عن التدخل في الشأن السياسي. في المقابل تستخدم هذه الهيئات المالية بحرية تقديراتها الاقتصادية لتحديد معدلات الفائدة وحماية الاستقرار المالي.

وقال فريدريك دوكروزيه من مجموعة «بيكتيه» للخدمات المالية إن «رجال المصارف المركزية تدخلوا قليلا في مجال ليس من اختصاصهم في السنوات الأخيرة عبر صياغتهم بحذر، توصيات سياسية. لكن منذ بعض الوقت، اجتازوا مرحلة إضافية بشكل واضح».

من جهته، رأى بن ماي من مجموعة «اوكسفورد ايكونوميكس» الاستشارية، أن إعلان المصارف المركزية عن مواقف في القضايا التي تثير جدلا عاما «يعكس خصوصا واقع أن الحمائية لم تكن مشكلة حتى الآن» أكثر من رغبة في لعب دور سياسي.

في هذا المجال، أسباب القلق كثيرة للمصارف المركزية بين خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتهديدات بفرض رسوم جمركية جديدة في الولايات المتحدة، ومشروع تغيير إجراءات وضوابط القطاع المالي الأميركي، بينما يحاول العام طي صفحة الأزمة المالية العالمية.

يضاف إلى ذلك، مخاوف من حرب عملات ممكنة بعد تصريحات للإدارة الأميركية موجهة إلى ألمانيا أو اليابان اللتين اتهمتتهما بالتلاعب بأسعار عملتيهما بهدف تحقيق فوائد تجارية.

وكان حاكم بنك اليابان، هاروهيكو كورودا، حاول طمأنة القلقين في نهاية يناير، قائلا: «لا أعتقد أن الحمائية ستنتشر بقوة وبشكل واسع في العالم». وعبر ينس فايدمان، حاكم البنك المركزي الألماني مؤخرا عن قلقه، وقال: «نشهد تشكيكا متزايدا بالعولمة، ليس في الولايات المتحدة وحدها. في أوروبا أيضا، الخوف من العولمة ورفض الأسواق المفتوحة يتسع». وتتابع المصارف المركزية بدقة منذ فترة الانتخابات الأساسية التي ستجرى هذه السنة، خصوصا في فرنسا وألمانيا، حيث انتعشت الأحزاب القومية والمعارضة للمؤسسات الأوروبية ولليورو.

في فرنسا، إذا انتُخبت زعيمة حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف مارين لوين «فسيغادر (هذا البلد) الاتحاد الأوروبي، وهذا سيعني على الأرجح انتهاء الوحدة النقدية»، كما يرى يورغ كريم، الخبير الاقتصادية في مصرف «كوميرتسبنك».

ويضيف هذا المحلل، أن هذا الاحتمال ضئيل كما تكشف استطلاعات الرأي، لكنه «يزيد من قلق المستثمرين».

وهذا القلق كبير إلى درجة أن رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي شعر بأنه من الضروري أن يطمئنهم على مستقبل العملة الواحدة، مؤكدا خلال جلسة استماع له في البرلمان الأوروبي في بروكسل أن «لا مجال للعودة عن اليورو».

وحذر زميله بونوا كوريه، المسؤول في إدارة البنك المركزي الأوروبي، من أن الخروج من اليورو «ينطوي على مخاطر لا أحد يستطيع التكهن بعواقبها».

ومن بين هذه الانعكاسات، أن تمويل الدين الفرنسي سيكلف مبالغ أكبر قد تصل إلى «أكثر من ثلاثين مليار يورو سنويا مع الوقت»، كما قال فرنسوا فيلوروا دي غالو، حاكم بنك فرنسا.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

أصبح تصاعد نزعات الحمائية العالمية بمثابة تهديد حقيقي للنمو الاقتصادي العالمي؛ حيث يؤثر سلبا على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا، مما يستدعي من مصر الانتباه بشدة للتطورات العالمية لاتخاذ خطوات جادة بشأنها، خاصة وأن منظومة التجارة الخارجية المصرية تحتاج خلال المرحلة الحالية إلى إعادة هيكلة شاملة لتدعيم نمو التصدير والحد من تصاعد الواردات. كذلك، من الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية؛ فحتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالنفاد للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

كما أنه في ضوء الإجراءات الاخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة خاصة مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

## **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

استقرت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات، لكنها حققت مكاسب أسبوعية للمرة الثالثة على التوالي منذ انقضاء عطلة العام القمري الجديد. وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بمقدار نقطتين إلى 3253 نقطة، وتمكن من تحقيق مكاسب أسبوعية بنسبة 1.6%. وأفادت تقارير إعلامية الخميس، بأن البنك المركزي الصيني يخطط لاتخاذ خطوات من شأنها احتواء المخاطر الناجمة عن الديون ومنع ظهور فقاعات بالأصول.

ومع تجدد المخاوف من تنامي الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، جدد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" انتقاده لبكين قائلاً إنها "بطل كبير" في التلاعب بالعملة.

من ناحية أخرى، قال تقرير صادر عن شركة "برايس وترهاوس كوبر" للخدمات المحاسبية، إن الأسهم الخاصة وشركات رأس المال المغامر في الصين تمكنت من جمع تمويلات بقيمة إجمالية تجاوزت 72 مليار دولار خلال العام الماضي، بزيادة سنوية بلغت 49%. كما انخفضت الأسهم اليابانية في ختام التداولات، مع خسائر القطاع المالي والشركات المنتجة للصلب، لكنها تمكنت من تحقيق مكاسب أسبوعية. وفي نهاية الجلسة، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.45% إلى 19283 نقطة لكنه حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 0.3%، فيما تراجع مؤشر "تويكس" بنسبة 0.4% إلى 1550 نقطة.

وارتفع سهم "توشيبا" بنسبة 4.65% إلى 225 ينا في نهاية التداولات، بعدما أفادت تقارير بأن شركة "إس كيه هاينكس" الكورية الجنوبية تبحث التقدم بعرض لشراء حصة من وحدة الرقائق الإلكترونية التابعة لـ"توشيبا".

استقرت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة متخلصة من خسائرها السابقة ليتمكن "داو جونز" من تحقيق الإغلاق القياسي الحادي عشر على التوالي، وذلك على الرغم من تراجع قطاعي المالية والطاقة.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 11 نقطة إلى 20821 نقطة، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+ 3.5 نقاط) إلى 2367 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازدك" (+ 10 نقاط) إلى 5845 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" مكاسب بنسبة 1% هي الثالثة على التوالي، كما حقق مؤشر "نازدك" مكاسب بنسبة 0.1%، في حين حقق مؤشر "S&P 500" مكاسب أسبوعية بنسبة 0.7%.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض مؤشر "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.7% أو حوالي ثلاث نقاط إلى 370 نقطة.

وانخفض مؤشر "داكس" الألماني (- 144 نقطة) 11804 نقاط، كما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (- 46 نقطة) إلى 4845 نقطة، في حين انخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (- 27 نقطة) إلى 7243 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل عند التسوية بنسبة 0.6% أو 6.90 دولار إلى 1258.30 دولار للأوقية، مسجلاً بذلك أعلى إغلاق منذ العاشر من نوفمبر، وحققت مكاسب أسبوعية بنسبة 1.6%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" بنسبة 0.8% أو 46 سنتاً وأغلق عند 53.99 دولار للبرميل، لكنه حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 1.1%، بينما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 1.04% أو 59 سنتاً مغلقاً عند 55.99 دولار للبرميل، وحققت أيضاً مكاسب أسبوعية بنسبة 1.1%.

وبالنسبة للبيانات الاقتصادية، انخفض مؤشر "ميتشيجان/رويترز" لثقة المستهلكين في أمريكا إلى 96.3 نقطة في فبراير، بينما ارتفعت مبيعات المنازل الجديدة الشهر الماضي بنسبة 3.7% إلى 555 ألف وحدة.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

تشير المؤشرات الأولية إلى أن الأسواق العالمية قد تستفيد من تراجع البنوك المركزية العالمية عن اتخاذ خطوات جديدة لتغيير سياساتها، وسط ترقب لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخصوص أسعار الفائدة خلال العام الجاري وتطورات السياسة الاقتصادية الأمريكية؛ حيث لازالت الأسواق العالمية تشهد تحركات عرضية مع ميل ناحية الارتفاع في ظل حالة الترقب الحالية.

من جانبها منيت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع بخسائر بلغت نحو 15.1 مليار جنيه، ليبلغ رأس المال السوقي نحو 600.1 مليار جنيه مقابل 615.2 مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة انخفاض بلغت نسبته 2.4 في المائة.

وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية انخفاض أداء مؤشرات السوق الرئيسية بشكل جماعي؛ حيث هبط المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي اكس 30" بنحو 3.25 في المائة ليلعب مستوى 12241 نقطة. كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للانخفاض؛ حيث سجل مؤشر "إيجي اكس 70" للأسهم الصغيرة والمتوسطة تراجعاً بنحو 5.53 في المائة ليغلق عند مستوى 484 نقطة، فيما انخفض مؤشر "إيجي إكس 100" الأوسع نطاقاً بنحو 4.66 في المائة ليصل إلى مستوى 1163 نقطة. وبالنسبة لمؤشر "إيجي اكس 20" فقد سجل تراجعاً بنحو 1.26 في المائة ليغلق عند مستوى 11490 نقطة.

وأشار التقرير إلى أن تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي بيع بقيمة 172.28 مليون جنيه خلال هذا الأسبوع بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة 106.12 مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وشهد الأسبوع الحالي مناقشات بشأن ضريبة الدمغة على تعاملات البورصة المصرية وسط تصريحات لمسؤولين بوزارة المالية بأن سعرها المقترح يبلغ 2 في الألف للبائع ومثلها للمشتري.

نرى ضرورة القيام بإجراءات تحفيزية جديدة للبورصة المصرية لزيادة العمق المالي والمرونة الاستثمارية لها وذلك باتمام التعديلات التشريعية المطلوبة واتخاذ خطوات أسرع نحو طرح شركات وأدوات مالية جديدة بالبورصة مع حسم الموقف بالنسبة لفرض ضريبة الدمغة على التعاملات.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.